الجمعة، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

اتجاهات الاستخدام العالمية للمرأة ٢٠٠٨

سياسات جديدة لتحسين فرص استخدام المرأة

بيروت (أخبار م ع د) – تعمل المرأة اليوم بأعداد أكبر من السابق، ولكن يتم استخدامها مقارنة مع الرجل، في وظائف منخفضة الإنتاجية ومتدنية الأجر وهشة، من دون حماية اجتماعية أو حقوق أساسية أو حرية التعبير في العمل، وذلك وفقاً لتقرير جديد صادر عن مكتب العمل الدولي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بعنوان "تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية للمرأة، آذار/مارس ٢٠٠٨".

ويفيد التقرير إلى أن عدد النساء العاملات تزايد بنحو ٢٠٠ مليون خلال العقد الفائت ليصل إلى ١,٢ مليار في العام ٢٠٠٧ مقارنة مع ١,٨ مليار رجل. ولكن في المقابل، سجل عدد النساء غير العاملات إرتفاعاً من ٧٠,٢ إلى ٨١,٦ مليون خلال الفترة نفسها.

وفي هذا الإطار، قال مدير عام منظمة العمل الدولية خوان سومافيا "تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بأعداد كبيرة خطوة إيجابية ومساهمة مهمة في التنمية الإقتصادية. ما نصبو إليه كنموذج هو مشاركة النساء في النمو، والتمتع في نفس الوقت بمنافع المشاركة الإقتصادية والإجتماعية في العمل اللائق وغير الهش. لكن لسوء الحظ، ليس النموذج واقعاً في معظم مناطق العالم".

ويظهر التقرير أن التحسن في وضع المرأة في أسواق العمل العالمية لم يسهم في ردم الفجوة بين الجنسين في مكان العمل. فقد تراجعت حصة المرأة في العمل الهش – إما العمل غير المدفوع الأجر لحساب العائلة أو لحسابها الخاص بدلاً من العمل بأجر أو براتب – من ٥٦,١ إلى ٥١,٧% منذ العام ١٩٩٧. لكن لا يزال عبء الهشاشة أكبر بالنسبة إلى المرأة منه للرجل وخاصة في أشد مناطق العالم فقراً.

ويشير التقرير أيضاً إلى أن تحول النساء في معظمهن من العمل الهش إلى العمل بأجر أو براتب هو خطوة مهمة باتجاه الحرية الاقتصادية وحق تقرير المصير، وأنه كلما زادت المنطقة فقراً، كلما زادت إمكانية بقاء المرأة في صفوف العاملات لحساب الأسرة أو لحسابها الخاص.

وعليه، يُعتبر الوصول إلى أسواق العمل والعمل المنتج واللائق أساسياً في إطار تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين. وقد لاحظ التقرير أن أكثر المناطق نجاحاً من حيث النمو الاقتصادي خلال العقد الفائت، هي منطقة شرقي آسيا وهي المنطقة التي سجلت أعلى نسبة استخدام للمرأة إلى عدد السكان **(٦٥,٢%)**، وأدنى معدلات بطالة لدى النساء والرجال وفجوة ضئيلة بين الجنسين في التوزيع القطاعي والأوضاع الاجتماعية.

وكشف التقرير، بشكل عام، عن جدوى السياسات الرامية إلى الارتقاء بمشاركة المرأة على قدم المساواة في أسواق العمل، لكن ساهم بطء التغيير في عدم تضييق الهوة الفاصلة بين الجنسين. ولا تزال الطريق طويلة في معظم المناطق من أجل تحقيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية. وعليه، لا تزال الإمكانات الهائلة المتاحة للتنمية الاقتصادية مهدورة.

من هنا ضرورة توسيع رقعة وصول المرأة إلى العمل في الصناعات والمهن من أجل الارتقاء بفرص مشاركة المرأة في سوق العمل. وبالتالي، تُعتبر قدرة المجتمع على قبول دور اقتصادي جديد للمرأة وقدرة الاقتصاد على استحداث فرص عمل لائقة لاستيعابها شرطاً أساسياً لتحسين آفاق سوق العمل للمرأة، والتنمية الاقتصادية ككل.

وفي هذا السياق، أعلنت إيفي ميسيل، مديرة مكتب العمل الدولي للمساواة بين الجنسين، الذي سيستضيف نقاشاً جامعاً للنساء اللواتي تركن بصمة في عالم المال ونقابيين بارزين لمناسبة يوم المرأة العالمي، "الوصول إلى أسواق العمل والعمل اللائق أساسياً من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين" مركزة على قيمة الاستثمار في تنمية المرأة". لكن على النساء تذليل الكثير من العقبات التمييزية عند السعي إلى الحصول على وظيفة. فالمجتمعات لا يمكنها تحمل عواقب تجاهل إمكانات المرأة العاملة لجهة الحد من الفقر، والحاجة إلى البحث عن وسائل مبتكرة لتخفيف الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه، لا يُعتبر ضمان المساواة للمرأة في مكان العمل حقاً وحسب، بل خطوة في منتهى الذكاء".

استنتاجات التقرير الرئيسية

- سجل معدل البطالة عالمياً عند النساء ٦,٤% مقارنة مع ٥,٧% عند الرجال.
- يُعتبر ما يقل عن ٧٠% من النساء ناشطات إقتصادياً مقابل كل ١٠٠ رجل على مستوى العالم، والبقاء خارج سوق العمل خياراً بل فرضاً. ومن الأرجح أن تختار المرأة العمل المأجور خارج المنزل في حال ساد القبول الإجتماعي بذلك.
- سجلت نسبة إستخدام المرأة لعدد السكان على المستوى العالمي – أي مدى إستفادة الإقتصاديات من إنتاجية السكان في سن العمل – ٤٩,١% في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع نسبة إستخدام الرجل إلى عدد السكان البالغة ٧٤,٣%.
- هيمن قطاع الخدمات على القطاع الزراعي لجهة الإستخدام الرئيسي للمرأة في العام ٢٠٠٧. فعمل ٣٦,١% من النساء في الزراعة و٤٦,٣% في قطاع الخدمات بالمقارنة مع ٣٤,٠% من الرجال في الزراعة و٤٠,٤% في الخدمات.
- يزداد وصول النساء إلى التعليم، لكن لا تزال المساواة في التعليم واقعاً بعيد المنال في بعض المناطق.

الاستثمار في العمل اللائق للمرأة

إن شعار "***الاستثمار في العمل اللائق للمرأة: حق لها، وإفادة للجميع!***" الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية هذا العام، يبرهن على أن تعزيز المساواة ليس مسالة حقوق إنسان وحسب بل يعتبر أمراً منطقياً من الناحية الاقتصادية. إنما تمكين المرأة يذهب إلى ابعد من القيمة الحقيقية للنساء أنفسهن ويترك تأثيرات عميقة على العائلات والمجتمعات والاقتصاد الوطني ويقود مباشرة إلى تحقيق الأهداف العالمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية الثمانية جميعها.

يتمثل الهدف الرئيسي لمنظمة العمل الدولية في تعزيز الفرص للنساء والرجال من اجل الحصول على عمل لائق في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة. وتعتبر منظمة العمل الدولية المساواة بين الجنسين عنصر رئيسي في رؤيتها للعمل اللائق لكلا الجنسين بغية إحداث تغيير اجتماعي ومؤسسي يحقق الإنصاف والنمو. لكل العاملين الحق في عمل كريم، وليس فقط للذين يعملون في الاقتصاد النظامي أو الذين يعملون لحسابهم الخاص بل أيضاً للعمال المهاجرين.

إن منظمة العمل الدولية تدعو إلى "الاستثمار" في العمل اللائق من خلال الموارد التقنية والمؤسسية والبشرية والمالية بهدف تمكين الرجال والنساء وتعزيز المساواة في عالم العمل. ويترافق العمل اللائق مع توفير دخل منصف والأمان في مكان العمل والحماية الاجتماعية وإتاحة الإمكانية للعاملين والعاملات لتنظيم أنفسهم والمشاركة في صنع القرار. وتسعى المنظمة أيضاً إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال شراكة وتعاون مع الأطراف الثلاثية في تركيبة منظمة العمل الدولية وهي: الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل والعمال.